من الصحافة الإيرانية

خاص

كيف فقأت الضربات الإيرانية عين واشنطن العسكرية في المنطقة؟

رأى الكاتب الإيراني «حسين كيامنش» أن استمرار وسائل الإعلام الأميركية، بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على اندلاع الحرب المفروضة الثالثة، في الكشف عن طبقات جديدة من الخسائر الفادحة التي لحقت بالقواعد الأميركية في غرب آسيا، يؤكد عمق واتساع الضربات الإيرانية التي اعتمدت تكتيكاً محكماً بدأ بفقء عيون الدفاعات الأميركية وشل رادارات الإنذار المبكر، قبل تدمير الطائرات والحظائر ومقرات تمركز القوات الأميركية.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «وطن امروز»، يوم الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أن التقرير الأخير لوكالة أسوشيتد برس، المستند إلى صور الأقمار الصناعية واعترافات مسؤولين أميركيين، وثّق تعرض ٢٦ قاعدة وموقعاً أميركياً لأكثر من ١١٥ هجوماً صاروخياً ومسيراً نفّذتها إيران وفصائل محور المقاومة، حيث استهدفت طهران في اليومين الأولين العمود الفقري للدفاع الجوي الأميركي عبر تدمير رادارات معسكر عريفجان في الكويت وقاعدة الأسطول البحري في البحرين، فضلاً عن رادارات قاعدتي الأمير سلطان في السعودية وموفق السلطي في الأردن.

وتابع الكاتب: أن إيران شنّت عقب تعمية الرادارات عشرات الضربات الدقيقة التي طالت مواقع حيوية في الكويت والبحرين والعراق والأردن وعمان وقطر والسعودية والإمارات، وكان أبرزها الهجوم المسير على ميناء الشعيبة الكويتي الذي أدى إلى هلاك ٦ عسكريين أميركيين، وتدمير عشرات الحظائر والمنشآت في قاعدتي علي السالم ومعسكر بيورينغ؛ إضافة إلى تدمير رادار إنذار مبكر ومسيرات تجسس في قاعدة الظفرة الإماراتية. ولفت كيامنش إلى أن تقارير سابقة لصحيفة واشنطن بوست كشفت تضرر ما لا يقل عن ٢٢٨ منشأة وقطعة عسكرية أميركية، وإخراج القاعدة البحرية الأميركية في البحرين عن الخدمة تماماً منذ اليوم الأول للحرب، ما أجبر البحرية الأميركية على التراجع لمسافة ٢٢٠٠ ميل والاعتماد على قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي لإسناد أسطولها. وأوضح أن تأخر انكشاف حجم الدمار يعود إلى الرقابة الصارمة التي فرضها البنتاغون عبر إجبار شركات الأقمار الصناعية المتعاقدة معه على حجب الصور وتأخير نشرها الأشهر، للتغطية على الفضيحة العسكرية في مواقع مثل معسكر بيورينغ.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن هذه الخسائر قلبت الحسابات الأمنية لواشنطن وأجبرتها على سحب أصولها الاستراتيجية من الخليج الفارسي، مشدداً على أن خطط القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» لنقل ثقلها اللوجستي والعسكري نحو الأردن والأراضي المحتلة تحت وهم الابتعاد عن مرمى النيران الإيرانية، يصطدم بواقع تدمير الصواريخ الإيرانية لثماني مقاتلات من طراز «إف ١٥» في قاعدة موفق السلطي باعتراف الكونغرس الأميركي نفسه.

مساعي باريس لتأمين الوقود تواجه تعقيدات الممرات البحرية

رأى الكاتب الإيراني «أردوان أمير أصلاني» أن موقف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال جولته الأخيرة في منطقة الخليج الفارسي يعكس محاولة للالتفات عن أزماته الداخلية واحتجاجات بلاده، عبر التبرير بضرورة التحرك المباشر لتأمين إمدادات الوقود الأحفوري لفرنسا، إلا أن مساعيه واجهت واقعًا إقليميًا معقدًا فرضته معادلات الردع الإيرانية.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «شرق»، يوم الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أن ماكرون واجه منطقة تشهد اضطرابًا جراء الحرب التي شنها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة ضد إيران في شباط/فبراير الماضي، حيث اعتمدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية استراتيجية الدفاع غير المتكافئ عبر استهداف القواعد الأميركية في المنطقة، إلى جانب إغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره ربع الاستهلاك العالمي من الوقود.

وتابع الكاتب: أن السعودية، التي شكّلت المحطة الأخيرة في جولة ماكرون وسط إجراءات أمنية، تواجه تحديات أمنية واقتصادية بعد الهجمات التي طالت مطاراتها وخط أنابيب شرق - غرب وميناء ينبع النفطي البديل لمضيق هرمز، بالتزامن مع امتناع الولايات المتحدة وحلفاء آخرين عن التدخل العسكري، ما زاد من تعقيد المشهد الجيوسياسي. ولفت أمير أصلاني إلى أن التطورات الميدانية في جنوب اليمن وتقدم الجيش اليمني يعززان من الحضور الاستراتيجي في مضيق باب المندب، الأمر الذي يمنح إيران ثقلًا عمليًا في الممرات البحرية الحيوية لتصدير النفط، ويعيد رسم التوازنات الاستراتيجية في المنطقة لصالح طهران.

وأوضح أن حرص ماكرون على زيارة الرياض كأول رئيس دولة بعد إغلاق مطارها يهدف إلى التأكيد لولي العهد السعودي محمد بن سلمان على استمرار الشراكة مع باريس بعد تراجع زخم العلاقات مع إدارة الرئيس الأميركي، وذلك للحفاظ على عقود التسليح الفرنسية، رغم محدودية قدرة فرنسا على تقديم حلول ناجعة للأزمة الراهنة.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن حصول ماكرون على ضمانات بتأمين مئتين وخمسة وتسعين ألف طن شهريًا من الطاقة يبقى مرتبطًا بواقع الملاحة في مضيق هرمز الذي ارتفعت تكلفة النقل عبره من دولارين إلى أكثر من ثلاثين دولارًا للبرميل، وباستمرارية عمل خط أنابيب شرق - غرب، ما يجعل إمدادات الطاقة لفرنسا مرهونة باستقرار الأوضاع الأمنية مستقبلًا.

تغيّر موازين القوى في مضيق هرمز لصالح طهران

اعتبر الكاتب الإيراني «هادي رضائي» أن تغير موازين القوى في مضيق هرمز يثبت أن الحروب لا تُقاس بحجم الذخائر المستهلكة أو بيانات النصر، بل بمدى تحقق الأهداف الميدانية وفرض الإرادة السياسية، وهو ما تجلى في إقرار الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما بتكبد بلاده خسائر بشرية وعسكرية واقتصادية فادحة دون التمكن من إضعاف القدرات العسكرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «اقتصاد سرآمد»، يوم الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أن حديث أوباما عن امتلاك إيران «حق النقض» في مضيق هرمز يعكس واقعًا استراتيجيًا تتكامل فيه الجغرافيا مع القوة العسكرية الإيرانية، ما يمنح طهران رافعة ردع قادرة على التحكم بتكاليف وأمن الملاحة البحرية وأسواق الطاقة العالمية، ويجعل التفوق لا يُقاس بعدد السفن والقواعد بل بالقدرة على فرض التكلفة على الخصم.

وتابع الكاتب: أن تعرض القواعد الأميركية في غرب آسيا لهجمات إيرانية ناجحة وسقوط قتلى وجرحى في صفوف القوات الأميركية أسقط نظرية الحصانة العملياتية لواشنطن، وأثبت أن الانتشار العسكري الواسع لا يضمن حرّية الحركة، في ظل قدرة الصواريخ والمسيرات الإيرانية على اختراق طبقات الدفاع الجوي وإرباك منظومة الإسناد والقيادة الأميركية.

ولفت رضائي إلى أن تراجع المخزونات الصاروخية الأميركية يسلط الضوء على أزمة الاستدامة التسليحية في الحروب الاستنزافية، حيث تواجه واشنطن ضغوطًا كبيرة لتعويض الصواريخ الاعتراضية باهظة التكلفة التي تتطلب وقتًا طويلًا وقدرات صناعية معقدة لإنتاجها، في مقابل قدرة إيران على الحفاظ على زخمها العملياتي لفترات أطول.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الاعترافات المتتالية داخل الأوساط السياسية والفكرية في واشنطن، من أوباما إلى جون ميرشايمر، حول غياب التناسب بين الأداة العسكرية والأهداف السياسية، تثبت فشل الرهان الأميركي على الحسم السريع بالتفوق التكنولوجي أمام صمود إيران وقدرتها المستمرة على الردّ ورفع تكلفة استمرار العمليات العسكرية.

من روما وباريس إلى مدريد وبروكسل؛

شوارع أوروبا المضطربة.. أين تكمن جذور الغضب الشعبي؟

الوفاق/ شهدت شوارع العاصمة الإيطالية روما تظاهرات شارك فيها آلاف العمّال والطلاب والمواطنين المحتجين على السياسات الاقتصادية والعسكرية للحكومة الإيطالية. وانطلقت حشود المتظاهرين من أمام محطة السكك الحديدية المركزية، ومرّت بالقرب من مَعلم كولوسيوم التاريخي، معلنة رفضها لارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع القدرة الشرائية، وزيادة الإنفاق العسكري.

وجاءت هذه الحركة الاحتجاجية في إطار إضراب عام استمر ٢٤ ساعة، بدعوة من الاتحاد النقابي العمّالي «بو إس بي»، وامتدت إلى أكثر من ٤٠ مدينة إيطالية. وأعلنت الجهة المنظمة أن عدد المشاركين في الاحتجاجات على مستوى البلاد تراوح بين مليون ومليون ونصف المليون شخص. وفي روما، ردّد المتظاهرون شعارات مناهضة للسياسات الاقتصادية لحكومة جورجيا ميلوني، مطالبين بزيادة الأجور وتخصيص المزيد من الموارد للتعليم والإسكان والخدمات العامة. وأظهر شعار «نحن بحاجة إلى منازل، لا إلى قنابل»، الذي تردّد صداه وسط الحشود، بوضوح كيف امتزج الاحتجاج على المشكلات المعيشية بمعارضة زيادة الإنفاق العسكري. وفي ميلانو، خرج الطلاب إلى الشوارع تحت شعار «سنستعيد مستقبلنا». وفي جنوى، دخل نحو ١٥ ألفاً من عمّال الموانئ والطلاب وغيرهم من المحتجين إلى منطقة الميناء، معلنين رفضهم لاستخدام الموانئ لنقل الشحنات العسكرية. أمّا في تورينو، فاستخدمت الشرطة مدافع المياه لإبعاد مجموعة من المتظاهرين. وكانت التظاهرات في إيطاليا سلمية إلى حد كبير؛ لكنها أدت في روما وعدة مدن أخرى إلى مواجهات بين الشرطة وعدد من المحتجين. وفي العاصمة، أقامت مجموعة من المتظاهرين حواجز في الشوارع وأضرمت النار في حاويات النفايات لمواجهة قوات الأمن. وتدخلت الشرطة لمنع المحتجين من التوجه نحو البرلمان، واعتقلت عدداً منهم. ومع ذلك، فإن أهمية التطورات في إيطاليا تتجاوز المشاهد التي شهدتها شوارع روما؛ إذ أصبحت البلاد الآن إحدى بؤر موجة من الاستياء الاجتماعي التي امتدت خلال الأسابيع الأخيرة من جنوب أوروبا إلى شمالها، ووضعت الحكومات أمام تساؤلات صعبة بشأن المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للقارة.

من باريس إلى مدريد.. شوارع لا تعرف الهدوء

تُعدّ فرنسا إحدى أبرز بؤر هذه الموجة الاحتجاجية، التي بدأت في أواخر سبتمبر نتيجة استياء التلاميذ من نقص المعلمين، وتهالك المدارس، وعدم ملاءمة المرافق التعليمية، ثم تحولت تدريجياً إلى حركة واسعة مناهضة لارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع جودة الخدمات العامة، والسياسات الاقتصادية للحكومة. وقد بلغت هذه الاحتجاجات حجماً كبيراً، إذ تشير إحصاءات وزارة الداخلية الفرنسية إلى خروج نحو ٥٥٠ ألف شخص إلى الشوارع في مختلف أنحاء البلاد. وبعد أسبوع، شارك نحو ٤١٠ آلاف شخص في التظاهرات. وحشدت الحكومة الفرنسية نحو ٧٠ ألف عنصر من الشرطة والدرك لمواجهة الجولة الجديدة من الاحتجاجات. ويُعد تقييد مسارات المسيرات في باريس، ومنع الدخول إلى بعض المناطق، وفرض قيود ليلية، من بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية للسيطرة على الأوضاع.

وفي إسبانيا، أشعلت أزمة الإسكان شرارة الغضب الشعبي. فقد أثار طرد امرأة تبلغ من العمر ٨٧ عاماً من منزل في مدريد، عاشت فيه نحو سبعة عقود، موجة من الاحتجاجات. وأثّر انتشار صور نقل المرأة المسنة من منزلها على نقالة في الرأي العام بشدة، فيما ضاعفت وفاتها في المستشفى غضب المحتجين. وخرج آلاف الأشخاص إلى شوارع مدريد وبرشلونة، ونصب عدد من المتظاهرين خياماً في ساحة بوبرتا ديل سول، مطالبين بالتصدي لارتفاع الإيجارات ومنع طرد المستأجرين.

وامتدّ نطاق الاستياء في إسبانيا إلى الساحة السياسية أيضاً. فقد مهّد إخفاق حكومة بيدرو سانشيز في حشد دعم البرلمان لإقرار إجراءات طارئة للسيطرة على أزمة الإسكان الطريق أمام الإعلان عن انتخابات مبكرة. وأظهر هذا التطور كيف يمكن للاحتجاجات في الشوارع أن تتحول إلى قضية حاسمة في المعادلات السياسية للبلاد. وفي البرتغال المجاورة لإسبانيا، لا تمرّ البلاد بأيام هادئة أيضاً. فقد تظاهر عشرات الآلاف في لشبونة احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة وأزمة الإسكان. ونصب عدد من الشباب خياماً في الساحات العامة في لشبونة وبورتو، احتجاجاً على عجزهم عن تأمين المأوى. وفي بلجيكا، شهدت بروكسل مشاركة عشرات الآلاف من المحتجين على سياسات التقشف الحكومية. ووفقاً لإحصاءات الشرطة، شارك نحو ٣٠ ألف شخص في التظاهرات، فيما قدرت النقابات العمالية عدد المشاركين بنحو ٥٠ ألفاً. ولم تكن اليونان بعيدة عن هذه الموجة؛ إذ تظاهر نحو ١٠ آلاف تلميذ وطالب ومعلم في أثينا، مطالبين بزيادة ميزانية التعليم، وتحسين مرافق المدارس، وخفض تكاليف السكن الطلابي. كما شهدت سالونيك ومدن يونانية أخرى احتجاجات مماثلة.

وفي ألبانيا، اشتدّت الاحتجاجات المناهضة لحكومة إيدي راما، التي كانت قد بدأت قبل خمسة أشهر، مع انضمام الطلاب إليها في أكتوبر. ويُعدّ الاستياء من الفساد والمشكلات التعليمية ومحدودية فرص العمل من أبرز الأسباب التي تقف وراء هذه الاحتجاجات. وفي الوقت نفسه، وصلت موجة الاستياء إلى ألمانيا أيضاً، حيث دعت مجموعة من الشباب الألمان إلى تنظيم تجمعات يوم السبت في ٣٤ مدينة، بينها برلين وميونيخ. وأعلن المنظمون أن أكثر من ١٦٠ ألف شخص أبدوا استعدادهم للمشاركة عبر الإنترنت.

من أين انطلقت الشرارة؟

تُظهر نظرة إلى خريطة الاحتجاجات في أوروبا أن هذه الحركات لم تنطلق من نقطة واحدة، وأن جميع المحتجين لا يتبنون المطالب نفسها. ففي فرنسا، شكّل نقص المعلمين والمشكلات التعليمية أحد الأسباب الرئيسية للاحتجاجات، فيما كانت أزمة الإسكان في إسبانيا والبرتغال، وسياسات التقشف في بلجيكا، والضغوط المعيشية وزيادة الإنفاق العسكري في إيطاليا، من أبرز العوامل التي أدت إلى اندلاعها.

ورغم هذه الاختلافات، يمكن ملاحظة خيط مشترك يربط بين هذه التطورات؛ إذ يشعر قطاع كبير من المواطنين الأوروبيين، ولا سيما الشباب، بأن الدخول والإمكانات المتاحة لم تعد تكفي لتغطية تكاليف المعيشة، وأن الوعود بمستقبل أفضل تصبح يوماً بعد يوم أكثر صعوبة في التحقق. وترسم الإحصاءات الرسمية أيضاً صورة مقلقة عن الضغوط الاقتصادية. فوفقاً لتقرير مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي، بلغ معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو ٣/٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٦، مقارنة بـ٣/٢٪ في أغسطس. كما ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة ١٨/٩ ٪ مقارنة بالعام السابق. وتكشف أزمة الإسكان جانباً آخر من هذا الاستياء. وتُظهر بيانات «يوروستات» أن أسعار شراء المساكن في البرتغال ارتفعت بنحو ١٨٠٪ منذ عام ٢٠١٥ وحتى نهاية عام ٢٠٢٥. وقد جعلت هذه القفزة، إلى جانب النمو المحدود للدخول، حصول قطاع كبير من جيل الشباب على مسكن أمراً صعباً. وتجاوزت هذه المشكلات الآن مستوى الاستياء الاقتصادي، لتتحول إلى تساؤل بشأن العلاقة بين الحكومات والمواطنين. فلماذا أصبح الشباب في بلدان لطالما تباهت بالرفاه العام والأمن الاجتماعي بوصفهما من إنجازاتها، مضطرين إلى النزول إلى الشوارع للاحتجاج من أجل الحصول على أبسط احتياجات الحياة، من التعليم المناسب إلى السكن والعمل؟

وتناول مدير برامج أوروبا وروسيا في مركز الأبحاث البريطاني تشاتام هاوس، غريغوار روس، هذه القضية في تحليل نشره الأسبوع الماضي. ويرى أن العقد الاجتماعي في أوروبا استند خلال العقود الماضية إلى توقعات بزيادة الرفاه والأمن الاقتصادي وتحقيق حياة أفضل للأجيال المقبلة؛ لكن هذه التوقعات تعرضت الآن لتراجع شديد. ولفت الاقتصادي الإيطالي لوريزو بيني سماغي، في تحليل نشرته جامعة بوكوني، الانتباه أيضاً إلى الفجوة بين الأجيال. وكتب أن «الحكومات الأوروبية خصصت مع مرور الوقت حصة أقل من الإنفاق العام للتعليم، في حين ارتفعت حصة نفقات التقاعد». ويرى أن قسماً كبيراً من النقاشات السياسية والإعلامية يقتصر على أعمال العنف التي تقع على هامش الاحتجاجات، بينما لا يحاول سوى عدد قليل الإجابة عن السؤال المتعلق بسبب استياء هذا العدد الكبير من الشباب، الذين يحتجون غالباً بصورة سلمية، من مستقبلهم. ويتوافق هذا التحليل مع نتائج دراسات أخرى بشأن أوضاع الشباب الأوروبي. فوفقاً لبيانات الاتحاد الأوروبي، يعتبر ٤٠٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٣٠ عاماً أن تكاليف المعيشة من أبرز مصادر قلقهم. كذلك، كان نحو ٢٦/٣٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ عاماً معرضين لخطر الفقر أو الحرمان الاجتماعي في عام ٢٠٢٥. وبالنسبة إلى هذا الجيل، لا تقتصر المشكلة على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، بل إن القلق الأعمق يتمثل في أن سنوات الدراسة والجهد لا تؤدي بالضرورة إلى الحصول على وظيفة ذات دخل مناسب، ومسكن مستقل، وحياة مستقرة.

من تكاليف الحروب إلى الضغوط على موائد المواطنين

إلى جانب المشكلات الهيكلية، فرضت التطورات الجيوسياسية وزيادة الإنفاق العسكري ضغوطاً جديدة على الاقتصاد الأوروبي. فقد أدت تداعيات العدوان العسكري الأميركي - الصهيوني على إيران، والاضطرابات في أسواق الطاقة، إلى زيادة تكاليف استيراد الوقود والإنتاج في الدول الأوروبية. وتأتي هذه التطورات في وقت كانت فيه العديد من الحكومات الأوروبية تواجه أصلاً مشكلات تتعلق بالدين العام، وضعف النمو الاقتصادي، ومحدودية موارد الميزانيات.

وحذّر مفوض الطاقة في الاتحاد الأوروبي، دان يورغنسن، من أن أوروبا تواجه مجدداً أزمة طاقة، وأن شتاءً صعباً ينتظر المواطنين واقتصاد القارة. ووفقاً لما أوردته شبكة يورونيوز، قدّرت الهيئة الرقابية على سوق الطاقة في الاتحاد الأوروبي أن تداعيات الحرب ضد إيران أدت إلى زيادة تكاليف واردات الغاز الأوروبية بما يتراوح بين ١٨ و٣٣ مليار يورو. وقد تحولت هذه الضغوط الآن إلى أحد أسباب الاستياء الاجتماعي؛ إذ تؤثر زيادة تكاليف الطاقة تدريجياً في أسعار النقل والإنتاج والخدمات والسلع الاستهلاكية، وتؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأسر التي كانت تعاني أصلاً من الضغوط الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، أدت قرارات الحكومات الأوروبية بزيادة الإنفاق الدفاعي إلى تصاعد الجدل بشأن أولويات الميزانيات. ويتساءل المحتجون عن سبب زيادة الموارد المالية المخصصة للبرامج العسكرية، في حين تعاني المدارس من نقص الإمكانات، وتزداد صعوبة الحصول على مساكن مناسبة.

وقد تجلّى هذا الاعتراض بوضوح في الشعارات التي رُفعت خلال التظاهرات في شوارع إيطاليا. فقد سار العمّال الذين يعانون من ارتفاع أسعار الوقود وتراجع القدرة الشرائية جنباً إلى جنب مع الطلاب المطالبين بزيادة ميزانية التعليم وخفض الإنفاق العسكري.

بطبيعة الحال، لا يمكن إرجاع جميع الاحتجاجات الأوروبية إلى تداعيات الحرب أو السياسات العسكرية. فأزمة الإسكان في إسبانيا والبرتغال، ومشكلات الخدمات العامة في فرنسا، لها جذور أقدم. ومع ذلك، فإن ارتفاع تكاليف الطاقة والضغوط على الميزانيات أديا إلى تفاقم المشكلات المتراكمة، وزيادة القيود المفروضة على قدرة الحكومات على الاستجابة للمطالب.

ردّ الحكومات.. الحوار أم المواجهة الأمنية؟

في ظل اتساع نطاق الاستياء، أصبحت طريقة تعامل الحكومات الأوروبية مع المحتجين أيضاً أحد المحاور الرئيسية للجدل. وتُعدّ فرنسا من أكثر النماذج إثارة للجدل في هذا السياق. فقد ذكرت صحيفة لوموند، في تقرير لها، أن ٦٨٧٧ شخصاً اعتُقلوا ونُقلوا إلى مراكز الاحتجاز خلال الاحتجاجات الطلابية، في الفترة الممتدة من ٢٣ أغسطس ٢٠٢٦ وحتى ٨ أكتوبر ٢٠٢٦، وكان ٨٦٪ منهم دون السن القانونية. وأثار انتشار صور تعامل قوات الأمن مع المراهقين، والتقارير التي تحدثت عن إصابة عدد من التلاميذ بجروح خطيرة، انتقادات واسعة. وعززت السلطات الفرنسية تدخل الشرطة إلى أعمال العنف وتخريب الممتلكات العامة؛ لكن المنتقدين يرون أن الاستخدام الواسع للإجراءات الأمنية أسهم في تأجيج الغضب الشعبي.

وفي بلجيكا أيضاً، شهدت تظاهرات النقابات العمالية في بروكسل، التي كانت سلمية إلى حد كبير، اشتباكات على هامش التجمعات. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه والهراوات لمواجهة مجموعات أقدمت على رمي أشياء وإشعال حرائق.

أمّا في البرتغال، فقد أثارت الأحداث رد فعل من منظمة العفو الدولية. وأعلنت المنظمة يوم ١٥ أكتوبر ٢٠٢٦ أنه وفقاً للتقارير الأولية، أدى تدخل الشرطة لفض اعتصام سلمي للمحتجين على أزمة الإسكان في بورتو إلى إصابة ٣٧ شخصاً.

وفي ألبانيا، كانت المواجهات أشدّ بكثير. فقد أعلن مركز الدراسات الشرقية البولندي، في تقرير له، أنه حتى ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٦، اعتُقل أو احتُجز نحو ألف متظاهر، وواجه ما لا يقل عن ٣٨٨ شخصاً اتهامات قضائية. وتُظهر هذه الأمثلة أن الحكومات الأوروبية تواجه تحدياً مزدوجاً؛ فمن جهة، تقع على عاتقها مسؤولية الحفاظ على الأمن العام ومنع تخريب الممتلكات، ومن جهة أخرى، تواجه طريقة أدائها لهذه المسؤولية انتقادات تتعلق بتقييد حرية التجمعات والاستخدام غير المتناسب للقوة. والأهم من ذلك أن التعامل الأمني، حتى لو تمكن من تهدئة الشوارع لبعض الوقت، لا يعني بالضرورة معالجة أسباب الاستياء. وهذه هي القضية التي يعتبرها بعض المحللين الأوروبيين أحد عوامل استمرار الاحتجاجات.

لماذا لا تنطفئ نيران الاحتجاجات؟

ينبغي البحث عن الإجابة عن هذا السؤال في الفجوة القائمة بين مطالب المواطنين واستجابات الحكومات. فالاحتجاجات التي تبدأ في البداية من مدرسة أو حي أو قرار اقتصادي، تتسع رقعتها عندما ترى فئات أخرى من المجتمع أن مشكلاتها تنعكس فيها أيضاً. ففي فرنسا، تحولت احتجاجات التلاميذ على نقص الإمكانات التعليمية إلى حركة أوسع مناهضة لارتفاع تكاليف المعيشة. وفي إيطاليا، وقف الطلاب والعمال جنباً إلى جنب. أمّا في إسبانيا، فقد أدى طرد مستأجرة مسنة إلى خروج الاستياء المتراكم من أزمة الإسكان إلى الشوارع. وما يجمع هذه الاحتجاجات هو الشعور المشترك لدى فئات من المجتمع بأن مطالبها يجري تجاهلها. ويعتقد كثير من المحتجين أن المشكلات التي تحولت اليوم إلى أزمات كانت موجودة منذ سنوات؛ لكن الحكومات لم تتمكن من تقديم حلول مستدامة لها.

ومن هذا المنظور، فإن الاتساع الجغرافي للاضطرابات لا يعني بالضرورة نشوء حركة موحدة في جميع أنحاء أوروبا، بل يشير إلى تزامن عدة أزمات اجتماعية يعزز بعضها بعضاً في ظل الضغوط الاقتصادية وانعدام الثقة بالمؤسسات السياسية. والآن، مع اقتراب فصل الشتاء، وارتفاع تكاليف الطاقة، واستمرار المشكلات المعيشية، تواجه الحكومات الأوروبية، أكثر من أي وقت مضى، تساؤلاً حول كيفية تحقيق التوازن بين الإنفاق العسكري والالتزامات الاجتماعية والقيود المفروضة على الميزانيات، من دون تحميل المواطنين مزيداً من الضغوط. وتُظهر الصور التي شهدتها الأسابيع الأخيرة، من روما وباريس إلى مدريد وبروكسل، أن قضية أوروبا لم تعد تقتصر على تنظيم عدد من التظاهرات المتفرقة؛ فالفجوة التي تشكلت على مدى سنوات بين التوقعات الاجتماعية وأداء الحكومات أصبحت الآن واضحة في الشوارع.

وفي نهاية المطاف، ينبغي البحث عن الإجابة عن سؤال أسباب استمرار الاحتجاجات في هذه الفجوة نفسها؛ فمادامت الخلافات بشأن الأولويات الاقتصادية والعسكرية للحكومات قائمة، فإن احتمالات انحسار الاستياء بصورة مستدامة ستظل محدودة. وتواجه أوروبا اليوم اختباراً لن تحدد نتائجه أعداد قوات الشرطة المنتشرة في الشوارع، بل مدى قدرة الحكومات على الاستجابة لمطالب تراكمت على مدى سنوات، وأصبح صوتها يُسمع في هذه الأيام أعلى من أي وقت مضى.

